

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الأول : المفعول به نحو (وَغَرِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ) . الثاني : المجرور نحو (وَلَمْ تَلَا سُقِطًا فِي أَيْدِيهِمْ) وقولك " سَيَرَّ بَزَيْدٍ " وقال ابن دُرُسْتُوَيْهٍ وَالسُّهَيْلِيُّ وتلميذُهُ الرَّزْدِيُّ : النائب ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يُتَّبَعُ على المحل بالرفع ولأنه يُقَدَّمُ نحو (كَانَتْ عِنْدَهُ مَسْئُولا) ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل . فإذا إذا تقدم كان مبتدأ ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو " مُرَّ بهند " . ولنا قولهم " سَيَرَّ بَزَيْدٍ سَيِّرًا " وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصح نحو " لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَائِدًا " بخلاف نحو " مَرَرْتُ بَزَيْدٍ الْفَاضِلَ " بالنصب أو " مُرَّ بَزَيْدٍ الْفَاضِلُ " بالرفع فلا يجوزان لأنه لا يجوز " مَرَرْتُ زَيْدًا " ولا " مُرَّ زَيْدٌ " والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان وهو الْمُكَلِّفُ وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ وقد أجازوا النيابة في " لَمْ يُضَرِّبْ مِنْهُ أَحَدٌ " مع امتناع " مِنْهُ أَحَدٌ "